

أو عدمه. هذا، إضافة إلى أن البقاء الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة يحقق فوائد جمة على مستوى التطبيع السياسي والاقتصادي. ولعل أبسط مثال على ذلك ما تشير إليه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أن أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل ولبنان يفوق معدلها في شهر واحد مجموع أرقام التبادل التجاري للمحقق بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم. ولا ننسى سياسياً، أن إسرائيل اليوم موجودة في قلب لبنان (وفي الجبل بالتحديد الذي هو نقطة توازن سياسي وطائفي وعسكري على غاية من الأهمية)، وليست موجودة في الأطراف، كما كانت عليه الحال مع مصر في سيناء، وكما هي عليه الحال مع سوريا في الجولان. وهي، عبر وجودها في ضواحي العاصمة بيروت وفي الجبل والجنوب - وكلها مناطق أهلة بكثافة سكانية كبيرة، وفيها تنوع طائفي ومذهبي، إضافة إلى حيوية النشاط الاقتصادي فيها - قادرة على ممارسة تأثير كبير وفعال وتاريخي الأبعاد لجهة فرضه «الامر الواقع»، أكثر بكثير مما كانت تستطيعه من خلال وجودها في سيناء والجولان، أيام ذلك الوجود.

وإذا كانت الرغبة في البقاء أطول فترة ممكنة في لبنان، واستنزاف أكبر قدر ممكن من الوقت في المفاوضات، هما هدفان رئيسان من أهداف إسرائيل، إلا أن هناك أهدافاً أخرى ستطرحها خلال مسيرة المفاوضات، ويبدو أنها ستعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها، خوفاً من أن تشتد الضغوط السياسية الأميركية - مدفوعة بعواملها وأسبابها الذاتية - عليها، فتجبرها على رضوخ أو تنازلات لا تستطيع اتقاء أضرارها عليها، من وجهة نظرها بالطبع.

ويمكن من خلال الوثيقة التي نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية المعارضة يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، وهي عبارة عن ورقة مطالب حملها معه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى الولايات المتحدة إبان زيارته لها - كما تدعي الصحيفة الإسرائيلية، ولكنه لم يعرضها على الرئيس الأميركي ريغان بسبب اضطرابه للعودة إلى تل أبيب دون مقابلته بسبب وفاة زوجة الأول - استنتاج منحنى التوجه الإسرائيلي والاهداف التي سيسعى إليها في المفاوضات. وتدعم هذا الاستنتاج وتصب في طاحونته، جملة الأنباء التي حملتها ونقلتها وسائل الإعلام عن «وثيقة شارون» التي زعم صاحبها أنه حاز الموافقة عليها من مسؤولين لبنانيين مقرين إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، بعدما أجرى معهم محادثات بشأنها. كذلك تؤيد هذا الاستنتاج، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين - وبينهم شارون نفسه - إلى الصحافة الإسرائيلية، وتحليلات هذه الأخيرة بشأنها.

وموجز القول ومفاده، أن الطرف الإسرائيلي سيسعى لكي تتصالح المفاوضات حول نقاط ثلاث هي:

أولاً - ترتيبات أمنية في لبنان كله، تحول دون أي احتمال لوجود أو نشاط فدائي في المستقبل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. مع ما يعنيه ذلك من وجوب تقييد أي نشاط سياسي (بمختلف الأشكال) يمكن أن تشتت منه راحة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية أو وجهة نظر سياسية مؤيدة للموقف العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي، الخ..